رؤيةٌ عن عملِ المنظَّماتِ الغربيةِ في العراقِ

■ أ.أحمد الخالصي[1]

ملخّص

بعدَ سقوطِ النِّظامِ الدكتاتوريِّ في 2003، وما رافقَهُ منْ تغييرٍ في بنيةِ الدَّولةِ العراقيَّةِ، شهدتِ عددٌ من منظَّماتِ المجتمعِ طفرةً كميَّةً، فرضها المحتلُّ؛ بغيةَ تأمينِ استمرارِ وجودِه وديمومته، والذي لا بدَّ من اقْترانه بوجودٍ ثقافيٍّ جديدٍ، يزاحمُ الهُويَّةَ الموجودةَ في البيئةِ العراقيَّةِ. نشطتْ في السَّاحةِ العراقيَّةِ عددٌ من المنظَّماتِ الغربيَّةِ الفاعلةِ، والتي أدَّتْ دورَها في تعزيزِ مفهومِ الهيمنةِ، من خلالِ المساحةِ التي تشغلُها بالفعاليَّاتِ والنشاطاتِ التي تؤدِّيها، سواءً مباشرةً من قبَلِها أو من خلالِ تعاونِها مع الجهاتِ المحلِّيةِ العاملةِ ضمنَ هذا المجالِ. بالتَّزامنِ مع وجودِ عملٍ مشتركٍ بينَ عددٍ من الدولِ الأوروبيةِ وأمريكا في هذا الجانبِ، بصفته تعبيراً واضحًا عن وحدةِ الغربِ باعتباره منظومةً ما يزالُ يتجذرُ فيها الفكرُ التوسعيُّ والاستعماريُّ.

الكلمات المفتاحية: منظَّمات المجتمع المدنيِّ، هيفوسْ، الغربُ، منظَّمةُ pax، العراقُ.

١ - باحث وكاتب في الشأن السياسي، العراق.

المقدِّمةُ

منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ، مثلها مثل عدد من أدوات الهيمنة الثقافيَّة، تشغل حيِّزًا فاعلاً في استمرار العجلة الاستعمارية ودفعها، فالوظائف التي تقوم بها تسهم في إبقاء هذه الظَّاهرة، فاعلة ومؤثرة، من خلال الممارسات والنَّشاطات التي تؤدِّيها في الحقل الاجتماعي للبلدان، كما تدفع بهذه الحالة أي الهيمنة، عبر بَلْورتها الصِّيَغَ التي تلائم التطوُّر الزمنيَّ وما ينتج عنه من تقدُّم في مجالات عدة، وخصوصًا في حقل الاتصال والتقنيَّات المتَّصلة به، ممَّا يعرقل بقاء الأشكال القديمة على حالها، أي الاحتلالات المباشرة، والاتجاه نحو فرض الأنماط وتشكيل التصوُّرات والآراء، لكي تحلَّ محلَّ القوَّة والوجودِ العسكري الذي بات يلاقي صعوبة في استمراريَّته على المدى المتوِّسط والبعيد. فالمنظَّمات هنا شأنها شأن الأدوات الأُخرى في تقديم البدائل الناجحة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوَّة للدول الكبرى، عبر ضرب الهُويَّات الخاصة بالمجتمعات، والعمل التدريجي على صَهرها في النَّمط الذي تفرضه هذه الدول، من أجل سلخها عن عمقها الرُّوحي، ثم تطويعها وتدجينها بالشكل الذي يحقِّق مصالحها. وفي العراق، بزرت منظَّمات المجتمع المدنيِّ بوصفها ظاهرة جديدة بعد عام ٢٠٠٣، بُعَيد سقوط النِّظام الدكتاتوريِّ وما رافقه من تغيير في بنية الدولة العراقية، وتحوُّلها من حكم الفرد الواحد إلى التعدُّديَّة التَّشاركيَّة من طوائف الشَّعب العراقي وقوميَّاته كافة؛ إذ بدأت منظَّمات المجتمع المدني بالتَّنامي، ولم تمضِ إلا سنوات قليلة بعد هذا التاريخ حتى شهدت هذه المنظَّمات طفرةً كمِّية، فرضها المحتلُّ؛ بغية تأمين استمرار وجوده وديمومته، والذي لا بدَّ من اقترانه بوجود ثقافيٍّ جديد، يُزاحم الهُويَّة الموجودةَ في البيئة العراقية، ومن جهة أُخرى الاستجابة للمتطلِّبات الحديثة، والتي فرضتها العقليَّة الغربية، خاصَّة الأمريكي منها، والمتمثِّل في تجسيد المجتمع المدني الحديث.

أوَّلًا: منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ في العراق

غالبًا ما جرى التَّمهيد أو حتى إرجاع وجود منظَّمات المجتمع المدني إلى ما قبل احتلال العراق، وهذه فكرة تكاد تكون محلَّ إجماع بين البحوث التي تناولت هذا الموضوع، وفي هذا الصَّدد تذكر (إحدى الباحثات): "رغم أن مؤسَّسات المجتمع المدني موجودة في العراق، منذ عقود خلت فإنها لم تحمل الاسم نفسه، وكان يُطلق عليها تسمية المنظَّمات الخيريَّة والنقابات الحرفيَّة والاتحادات التعاونيَّة..."[1]. لكنَّ منظَّمات المجتمع المدني في العراق ظاهرة حديثة، برزت بعد ٢٠٠٣. والقول بوجودها قبل هذا التاريخ أمر منافٍ للبحث المعرفيِّ، وهو إطلاق جرى تكراره بفعل النَّسخ بين الدِّراسات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، أو تمظهراته المتمثِّلة بالمنظَّمات، مرَّة أُخرى يجري الرُّكون إلى فكرة الإرجاع التاريخيِّ؛ إذ جرى التجذير لهذا الموضوع من خلال ربطه بالجمعيَّات وغيرها من التجمُّعات، التي أُسِّست لغرض معيَّن، وهي بالأصل -أيْ هذه الجمعيَّات- لا تنتمي لتنظيرات المجتمع المدني التي تزخر بها الأدبيَّات الغربية والعربية؛ لأنها لا تقع في منطقة الحياد التأسيسي ولا ترتبط بفكرة الاستقلاليَّة عن الحيِّزَين الاجتماعي والسياسي، بل هي توْلد من أحدهما وتنتمي له تنظيميًّا، وترسم معالم العَلاقة بالآخر من خلال مجال محدَّد، يكون هو ذاته سببَ تأسيس هذه الجمعية أو تلك؛ لذلك فإن هذا الربط والتجذير الذي جرى التعارف عليه، هو اتكاليَّة في إطلاق الأحكام دون النَّظر للاختلافات الكامنة خلف المسمَّيات والأشياء.

في الفكر الاستراتيجي للدُّول الاستعماريَّة، لا تكتب لعملية السَّيطرة والاستيلاء الديمومة ما لم تقترن بوجود ثقافي جديد، يزاحم ويزيح الهُويَّة الموجودة في هذا البلد المحتلِّ أو المستعمرة كما كان يطلق عليها سابقًا. قد يكون الجانب العسكري مهمًّا، فالقوَّة هي التي تفرض ابتداء عمليَّة الوجود على الأرض، والذي يؤمِّن تحقيق المصالح الآنيَّة، لكنَّ استمراريَّة هذا الأمر، لا يقتصر على الجانب العسكري فقط؛ لأنه يحتاج لتأمين قبول هذا الواقع والمعادلة؛ خشيةً من تصاعد الرَّفض الشعبيِّ لها مما يجعل مقاومتها أمرًا حتميًّا. من هنا جاءت الأساليب المترافقة مع منظومة الهيمنة، والتي تشكِّل منظَّمات المجتمع المدني إحدى أهم أدواتها في تجسيد هذا المفهوم بوصفها وجودًا حقيقيًّا على أرض الواقع.

---

١ - سارة إبراهيم حسين: مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجًا، ص١٢٠.

بعد سـقوط النظام الدكتاتـوري في ٢٠٠٣، لم تكن هذه المنظَّـمات ولا المجتمع المدنيُّ ذاته محصـورًا في تعريف محدَّد، يجري العمل وفقه، بل تعـدَّدت التعريفات التي تناولت كلا المفهومَين، مضافًا إلى الأسـماء، وهنـا نتكلَّم بالذَّات عن المنظَّمات، إذا تعدَّدت المسـمَّيات التي تصف المجتمع المدنيَّ "كونه يشـمل جميع أنواع المنظَّـمات التي تعمل من أجل رفاهية المجتمع وتنميته، فهناك ما لا يقلُّ عن أربعين مصطلحًا مستخدمًا في مختلف الكتابات للإشارة إلى هذا المفهوم، ومن أهمِّ هذه التَّسميات هي المنظَّمات غير الحكوميَّة، والمنظَّمات الطوعيَّة، والمنظَّمات غير الهادفة إلى الرِّبح والمنظَّمات الشعبية..."[1].

إنَّ هذه التعدُّدية والاختلافات في الأسماء والتعريفات لها، تكاد تكون أسلوبًا مقصودًا، يجري اتباعه مع معظم المفاهيم الإشكاليَّة، خصوصًا مع تلك التي تتقاطع مع المجتمعات المحافظة؛ لذلك تُترك في شكل مَرِن من غير تحديد جامع؛ بغيةَ توفير القبول لها، من خلال إيهام الآخرين بإمكانية تطويع هذا المفهوم أو ذاك بحسب البيئة التي يوجد فيها.

لقد انْطلق الوجود القانونيُّ لهذه المنظَّمات مع سـلطة الائتـلاف المؤقَّتة لإصدار الأمر رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٣، والخاص بالإطار القانونيِّ لهذه المنظَّمات قبل أن يطرأ تعديل آخر من الجهة ذاتها في عام ٢٠٠٤. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أنشئت دائرة المنظمات غير الحكومية، وهي تابعة إلى الأمانة العامَّة لمجلس الوزراء، ممَّا يعني أن هذه المنظَّمات أصبحت جزءًا تنظيميًّا في هيكلية مؤسَّسات الدولة، من خلال استحداث هذه الدَّائرة التي عُنيَت بها وبالمجتمع المدنيِّ بشكل عام باعتبارها جهة حكومية.

أمَّا عن المنظمات الفاعلة والنَّشطة في العراق، فهي كثيرة، ولكنْ من الطَّبيعي أن يكون هناك أسماء محدَّدة، تكون ذات بُروز أعلى؛ سواء من ناحية الفاعليَّة والتأثير أو من خلال كونها محطَّةً وعنوانًا رئيسًـا يندرج تحته عناوين ومنظَّمات عدَّة، كما هو الحال مع منظَّمة هيفوس (Hivos) التي تدعم وتُشرك عددًا من المنظَّمات المحلِّية مع عملها في الدُّول، وهذا الأمر مطبَّق أيضًا في العـراق. "هناك ثمان منظَّمات مجتمع مدني في العراق تحظى بدعم ماليٍّ من (منظَّمة هيفوس) بمعدَّل أربعة مليون يورو سـنويًّا. الأنشطة والمشـاريع التي تقوم بها هذه المنظَّمات في العراق

١ - مصطفى إبراهيم سلمان الشمري: الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق، ص٣٦٢.

هي تحت إطار حقوق وحرِّية المرأة."[1].

ومن هنا، فإنَّنا ستناول عددًا معيَّنًا من هذه المنظَّمات دون أن يكون تناولنا ذا مدعاةً لحصرٍ كميٍّ أو نوعيٍّ لها.

١ .منظَّمةُ هيفوسْ (Hivos)

وهي من المنظَّمات البارزة على المستويين الدُّولي والإقليميِّ، تأسَّست عام ١٩٦٨ قي هولندا، حيث يقع المركز العالمي لها في لاهاي، ومنذ البداية اتَّخذت من العلمانيَّة مسارًا لها في تحقيق أهدافها المُضمرة، فيما تصرِّ وهي قائلةً: "وكان مؤسِّسونا على قناعة بأن العمل التنمويَّ يجب أن يكون علمانيًّا؛ لأن التعاون الحقيقيَّ يفترض احترام المعتقدات المختلفة. وفي أول كُتيِّب لنا على الإطلاق، كتب مؤسِّسونا أنَّ "التغييرات الضرورية يجب أن تنبع من المجتمعات نفسها - من الناس في قاعدة المجتمع". ولا تزال هذه القناعات تنعكس في عملنا"[2].

لاحظنا مسبقًا، أن عمل منظومة الهيمنة يقتضي في أحد تمثُّلاته فصلَ المستهدفين عن هُويَّاتهم الروحيَّة، بما فيها فصلهم عن الدين وكلِّ ما من شأنه أن يشكِّل جزءًا من عمقهم الحضاري، في هذا الصَّدد تعلن هيفوس وغيرها بشكل رسميٍّ ومنذ البدء، العمل وفق المنطلقات العلمانيَّة، حتى في المجتمعات المحافظة والدينيَّة، ولكنَّها تغلِّف هذا التصريح، بالأطر الشعارتيَّة، والإيحاء بأن أيَّ تبنٍّ دينيٍّ معينَّ هو بالضرورة قطعٌ لمسارات التعاون المفترض بحدِّ ذاته. ومن جانب آخر تُعرِّف نفسها: "هيفوس هي منظَّمة تنمية دوليَّة تسترشد بالقيم الإنسانية. بالتعاون مع المواطنين ومنظَّماتهم، نهدف إلى الإسهام في بناء مجتمعات عادلة وشاملة ومستدامة للحياة؛ حيث يتمتَّع الناس بفرص متساوية في الحصول على الفرص والحقوق والموارد"[3]. تربط هيفوس كثيرًا من المنظَّمات المحلِّية وخصوصًا في الدُّول النامية، بعملها ونشاطاتها من خلال الحقول التي تذكرها: "نحن نعمل بالشَّراكة مع آخرين في الشَّرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيَّة في ثلاثة مجالات ذات تأثير: الحقوق المدنيَّة في العصر الرقميِّ؛ المساواة بين الجنسَين والتنوُّع

١ - علي محسن راضي: الحرب الناعمة الأمريكية على العراق -منظمة هيفوس Hivos أنموذجًا-.
٢ - الموقع الرسمي لهيفوس https://hivos-org.translate
٣ - الموقع الرسمي لهيفوس.

والشـمول، والعدالة المناخيَّة. نهجنا مدفوع بالحلول، ونحن نبني حركات أوسـع نطاقًا للتغيير من خلال تضخيم الأصوات وربطها"[1].

إن المجالين المتعلِّقين بالحقوق المدنية والمساواة بين الجنسين، هما من أكثر الأنشطة التي تعمل عليهما هيفوس، كونهما يحملان الأبعاد اللازمة في عمليَّات الجذب والدعاية لأنشطتها، ويخدمان عملية الهيمنة أيضًا وداخلَين في الكثير من المجالات الأُخرى.

فالمساواة التي تؤْمن بها هيفوس والتي تعمل عليها، تتجاوز مسألة المساواة بين الرَّجل والمرأة فيما يتعلَّق بالحقوق والواجبات، بل تمتدُّ إلى قضية الشـذوذ الجنسي، أو كما يجري تسميته بـ "مجتمع الميم"، وعدد من التَّسـميات الأُخرى التي تهـدف إلى تنميق المعنى الذي يظلُّ ذاته. تعمل هيفوس من خلال ثلاثة مسـتويات في دعم عملية الشـذوذ الجنسيِّ، وهذه المسـتويات عند الاطلاع عليها نراها متعلِّقة بالجانبين الاقتصادي والسياسي، فبات بحكم المؤكد اليوم، أن القبول بوجود الشـذوذ الجنسي، يعني دعمًا لهذه البلدان من الناحية الاقتصادية والتنمويَّة على المسـتوى الدولي، فيما على الصعيد الفرديِّ لم يجرِ التوقُّف عند حدود النشاطات الاقتصادية وممارستها، بل جرى إفساح المجال أمام هؤلاء الشاذِّين للمشاركة في صنع القرار الاقتصادي، "ندافع عن حقوق النِّسـاء والأشـخاص من مجتمع الميم في الوصـول إلى الموارد الاقتصادية والفرص والخدمات، وكذلك التأثير والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي. وهذا يعني تحسين وصول النِّساء إلى الموارد والعمل اللائق والسيطرة عليها وقدرة مجموعات الميم على المطالبة بحصَّة عادلة في برامج التنمية الاقتصادية."[2]، كما تؤكد المنظَّمة في تعريف أهدافها.

ومـن ناحية أخرى، ومن أجل تعضيد مكانة الشُّـذوذ والقبول به باعتباره مسـألة واقعية، ومن ثـم بديهيَّة، يجري العمل مـن قبل هيفوس وغيرها من الجهـات العاملة في هذا المضمار على تمكين هؤلاء سياسـيًّا ودعمهم في المناصب التي تؤهِّلهم لصنع القرار السياسي والاجتماعي، ممَّا يسـمح لهـم في فرض رؤاهم؛ كونهم جـزءًا لا يتجزَّأ من المجتمع، بالتَّسـاوي مع غيرهم؛ لذلك تعمل هيفوس "...على زيادة القيادة والمشاركة السياسية للنساء والشَّباب والأشخاص من مجتمع الميم على جميع مستويات صنع القرار. ولضمان الاستماع إليهم وإشراكهم وتمثيلهم في

١ - الموقع الرسمي لهيفوس.
٢ - الموقع الرسمي لهيفوس.

صنع القرار السياسي والاجتماعي، نقدِّم التمويل والتدريب لتحسين مهاراتهم القياديَّة وقدراتهم التنظيميَّة. ونحن ندعم بشكل خاصٍّ تمثيل المرأة ومواقعها القياديَّة في المؤسَّسات المدنيَّة والسياسية ومشاركتها في جميع مستويات عمليَّات السلام"[١].

إنّ وصول هؤلاء إلى السلطة يعني عمليًّا القبول بمبدأ الهيمنة ولو على المستوى السياسي بالدَّرجة الأساس، ناهيكم عن تسرُّبه إلى بقيَّة المجالات، وهذه النتيجة طبيعيَّة؛ بالنظر لمن دعمهم في الوصول إلى السلطة، وهم الغرب وفي مقدِّمتهم أميركا.

وهناك الأمثلة عدّة عن تولّي المثليِّين للمناصب المهمَّة في البلدان الغربية، وهذه الحالة آخذة بالازدياد بشكل مطَّرد، وتحوُّلها إلى ظاهرة، وإن كانت لا تزال محدودة ضمن نطاقات معينة، لكنها قياسًا بالماضي، فإنها آخذة بالاتساع؛ حيث "تصاعدت المخاوف مع قرار... إيمانويل ماكرون الذي منح وزير التربية والشباب، غابرييل أتال، البالغ من العُمر ٣٤ عامًا، وهو مثليُّ الجنسي، فرصة قيادة البلاد من خلال تعيينه رئيسًا للوزراء ليقود الحكومة الفرنسية..."[٢]. وهو بذلك يُعتبر أوَّل مثليٍّ بشكل علنيٍّ يتولَّى منصبًا بهذه الأهمية الكبرى بالنسبة لفرنسا، والذي يعدُّ عمليًّا ثانيَ أهم منصب في البلاد، هذه الشخصية المثيرة للجدل والمقرَّبة من (ماكرون-Macron)، كانت فيما سبق وما زالت تعمل ضدَّ أيِّ شيء روحيٍّ وديني، وتحاول فصل الجاليات المسلمة هناك عن هُويَّتها الإسلامية، من خلال محاربته العلنيَّة للمظاهر الدينية في الكثير من المفاصل والمجالات، خصوصًا بعد تولِّيه منصب وزارة التربية والشباب، حتى أطلقت عليه بعض وسائل الإعلام الغربية لقبَ عرَّاب حظر العباءة، "فمباشرة بعد بدء العام الدِّراسي، أعلن في ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٢٣ حظر ارتداء العباءة في المدارس والمعاهد الحكومية، وهو ما صادق عليه مجلس الدولة..."[٣].

إنَّ المجالات التي تركِّز عليها هذه المنظَّمة متعلِّقة بالأنشطة التي تعمل على محاربة التمييز بين الجنسين. ليس هذا فحسب، بل المعنى من هذا الشعار تقصد به الشُّذوذ الجنسيَّ أيضًا،

١ - الموقع الرسمي لهيفوس.

٢ - مادونا عماد: بعد تعيين «أتال» رئيسًا لوزراء فرنسا.. مثليُّون تولَّوا مناصب في الحكومات الغربية:
https://www.almasryalyoum.com

٣ - شتيفاتي هوبنر: رئيس حكومة فرنسا الجديد ـ «ماكرون الصغير» وعراب حظر العباءة!

وكذلك حق المرأة في جسدها، وما يتفرَّع من ذلك من أمور، إلى جانب ذلك كلِّه ــ وهو النشاط الأهــمُّ ــ تمارس هذه المنظَّمة دورًا فاعلاً في قضيَّة تمكين النســوة سياســيًا بالتزامن مع عملها في تهيئة بيئة مؤاتية لوصول الأشــخاص الشَّــاذِّين إلى المناصب؛ بغية إشراكهم في صنع القرار السياسي والتأثير المباشر في عمل السُّلطة؛ سواء أكانت في وجهتها التنفيذيَّة -أي الحكومة- أم من خلال الوجه التشريعيِّ لها، والتي تتمثَّل بمجلس النوَّاب، وغيرها من الأنشطة.

وفي العراق، دعمت هيفوس هذه الأنشــطة، وخصوصًا في مجال التَّمكين السياسي للمرأة، مــن خلال التَّعاون مع منظَّمات محلِّية عدَّة في العــراق، وفي مقدِّمتها جمعية الأمل، من خلال تدريب المئات من النِّساء العراقيَّات من مختلف المحافظات العراقية، وهنَّ من المرشحات في الانتخابات، فيما خصصت برامجَ مكثَّفةً من التَّدريب لعيِّنات من النِّساء؛ بغية تحسين فرصهنَّ في الفوز في الانتخابات، وقد شملت هذه العملية التدريبيَّة قضايا التعامل مع الحملات الانتخابية، ووسائل الإعلام.. إلخ. وفي هذا الصَّدد تقول (إحدى الباحثات): "تريد هيفوسْ دعمَ النِّساء في الوصول إلى النَّدوة البرلمانيَّة والمراكز القيادية؛ لتحمل هذه المرأة أو تلك الأجندة الأيديولوجيَّة التي تتوخَّى هيفوس الترويج لها، وتشارك مع هيفوس في هذا النشاط ــ وهنا بيت القصيد ــ أي دعم المرأة من أجل خدمة الأهداف التي تسعى إليها هذه الجمعية..."[1]

ولم يكن الغرض بحدِّ ذاته هو دعم المرأة فعليًّا بإيصالها إلى دوائر معيَّنة في السلطة، فتمكِّنها من حماية نفســها، والدِّفاع عن أقرانها وبقية النِّســاء في العراق أو غيره من البلدان، بل مواجهة الذكوريَّة الشرقيــة والمجتمعات الرجعيَّة والمتخلِّفة وغيرها، كما تزخــر بها أدبيَّات المنظَّمات وعلى وجه الخصوص النسويَّة منها. هذه الشعارات الرنَّانة بما تحمله من عبء عاطفيٍّ وشحنٍ كبيريــن، تــؤدي دورها الفاعل في التأثير في كثــير من الفتيات والنســاء، خصوصًا حينما تكونُ الذهنيَّة العامة مشبَّعة بفكرة مشابهة أو مقاربة. هذا التبنِّي والإيمان من قبل النسوة والمرشحَّات اللائي دُعِمْنَ من قبل هيفوس، ســيجعلُ صاحباتِ المناصب السياســية أدواتٍ طيِّعة في خدمة الأفكار التي تطلقها هيفوس، ســواء تعلَّقت هذه الأفكار بالنســوة أو بغيرهــن؛ لأنه في الغالب سينشــأ تصوُّر تلقائيٌّ يفيد بأن الجهات التي أوصلتها لمكانتها السياســية هي ذاتها من تستطيع حرمانهــا منها، أو في تحمُّل جزء من هذا التصوُّر، والذي يكــون مختصًا بجزئيَّة الجمهور، كما

١ - زينة الجمال: منظمة هيفوس، ص٧٥.

لو أن هيفوس أو بالأحرى منظَّمات المجتمع المدني العاملة في العراق والمرتبطة بهيفوس، لها السيطرة على الجماهير التي أوصلتها إلى السلطة، وهذه التصوُّرات بالعموم وفي الغالب واهمة، لكنَّ المؤكد أنها ستكون ضمن الإطار العام الداعم لهذه الأفكار، ولو من أجل ردِّ المعروف ببساطة.

وفي جانب آخر، تأتي الدَّورات السياسية أو الأنشطة العامَّة المتعلِّقة بتمكين المرأة، في سياق الرؤية العلمانيَّة لـ (هيفوس) والمنظَّمات المحلِّية المتعاونة، ممَّا يعني، أن تصوُّرات هذه الأيديولوجية، والتي تقتضي فصلَ الدِّين عن الحياة العامَّة، لا الدَّولة فقط، كما هو شائع، هي المسيطرة والمغذِّية للنِّساء اللاتي دخلنَ في هكذا ورش وأنشطة. وفي حال عدم نجاح النسوة في الانتخابات وما شاكلها من ممارسات وفعاليات سياسية، فإنهنّ بالحدِّ الأدنى سيقمنَ بالتبنِّي التدريجي للعلمانيَّة كرؤية تجاه جميع المجالات! وهذا الأمر بمعزل عن خطورته على الهُويَّة العراقية، يشكِّل تحريضًا فعليًّا على الانحياز السياسي؛ إذ إن رؤيتهنّ للخيارات المطروحة على الساحة العراقية ستتم وفق قوالب هذه الأيديولوجية، والتي بدورها تستبعد ــ تلقائيًّا ــ الأحزاب الدينيَّة وغيرها من الخيارات والتفضيلات... إلخ.

٢ .منظَّمةُ PAX

Pax هي أيضًا منظَّمة هولندية، اكتسبت اسمها الحالي في ٢٠٠٦، لكنَّ نشأتها تعود إلى ما قبل هذا التاريخ بكثير، فهي محصِّلة اندماج منظَّمتين، هما (Interchurch Peace Council IKV) أي مجْمَع السلام الكنَسيِّ الذي تأسَّس عام ١٩٦٦ في هولندا؛ للعمل في الإطار المحلِّي الهولندي وكذلك في السِّياق الدولي، وقد ذاع صيت هذه المنظَّمة أكثر في منتصف السبعينيَّات إبَّان السِّباق المحموم الذي شهده العالم في إطار التنافس على حيازة الأسلحة النوويَّة. "تكشف مذكِّرات ناشط السَّلام الهولندي (مينت جان فابر)، أنه في وقت مبكر من عام ١٩٧٦، بدأ هو وعدد من زملائه في قيادة مجلس السَّلام بين الكنائس (IKV) مناقشاتٍ في حملة ضدَّ سباق التسلُّح النووي، أُطلقت في عام ١٩٧٧ تحت شعار: "ساعد في تخليص العالم من الأسلحة النوويَّة، بدءًا من هولندا"[1].

1 - Wilson Center: "The IKV and the Nuclear Arms Race".

وأمَّـا المنظَّمة الثَّانية فهي (Pax Christi International)، التي تعني باللغة اللاتينية (سـلام المسيح). تأسَّست في العام ١٩٤٥، من قبل شخصيَّتين، هما (مارث دورتل كلودوت- Marthe Dorcel Claudot)، وهي امرأة علمانيَّة، وأسـقف كاثوليكي يُدعـى (بيير ماري ثياس- Pierre Marie Thias)، وذلك في أعقاب خروج الألمان من فرنسا؛ بوصفها حركة مصالحة بين مواطني الدَّولتين. هذا الاتفاق بين شـخصيتين ذات خطوط فكرية متباعدة غريـبٌ نوعًا ما، فالعلمانيَّة والمسيحيَّة مبدئيًّا يُفترض عدم التقائهما، خصوصًا حينما نتحدَّث عن العلمانيَّة الفرنسية بوصفها النموذج الأكثر تشـدُّدًا مقارنةً مع سـواها من النَّماذج الغربية، والتي نشأت بالأصل في أعقاب معارك عنيفة مع الكنيسـة. لعلَّ هذا بالضبط ما ينحو بنا إلى الاستغراب! لكن بعض الاتجاهات تبدِّد هذا الاسـتغراب، لا سـيَّما إذا قاربنا العلمانيَّة الفرنسـيَّة من منظور آخر، فبالرغم من تبنِّيها المفهوم البديهيَّ للعلمانيَّة والمتمثِّل بفصل الدِّين عن الحكومة والمنحى العام للدولة، فإنَّها في الوقت نفسه تتعامَلُ بشكلٍ مغاير مع الكاثوليك واليهود، "يقول أستاذ الفلسفة السياسية في جامعة بومبيو فابرا (برشـلونة)، (كاميل أونغوريانو-Camille Ungureanu)، إنّ "العلمانية الفرنسية لم تكـن حياديَّة بالكامل، تاريخياً، بل متعـدِّدة الأوجه؛ لأنَّ الدولة الفرنسـية بنت عَلاقة مميَّزة مع الطوائف الكاثوليكيَّة واليهوديَّة."[1]. لعلَّ هذا يفسرِّ سبب الالتقاء، وهو متعلِّق بطبيعة العلمانيَّة الفرنسية. جرى الاعتراف بهذه المنظَّمة بصفتها حركة سلام كاثوليكيَّة دوليَّة رسميَّة، من قبل البابا (بيوس الثَّاني عشر-Pius PP. XII) في عام ١٩٥٢. هذه المنظمة مثل غيرها، حملت على عاتقها كثيراً من الشِّـعارات الرنَّانة بغرض تأمين الحدِّ الأوسع لانتشارها، ثم الحصول على أماكن معيَّنة على صعيد المنظَّمات الدولية، تسهِّل عليها أداءَ مهامِّها، والتي تقتضيها طبيعة أهدافها المتوخَّاة: "تتمتَّع منظَّمة باكس كريسـتي الدولية بمركز استشـاريٍّ في الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وفيينا (منذ عام ١٩٧٩)، واليونسكو في باريس، واليونيسيف في نيويورك، ومنظَّمة العمل الدوليَّة في جنيف. كما أنها ممثلة رسـميًّا في مجلس أوروبا، ولها إمكانية الوصول بانتظام إلى البرلمان الأوروبي والمفوَّضية الأوروبية وحلف شمال الأطلسي"[2].

---

١ - سناء الخوري: هل للعلمانية في فرنسا «وجه كاثوليكي»؟:

https://www.bbc.com

2 - Marie Dennis: Pax Christi International.

فمن رَحم هاتين المنظمتين وُلدت pax، وكلتاهما من جذور دينيَّة صريحة لا غبار عليها، رغم العمل المستمرِّ لكثيرٍ من المنظَّمات ضدَّ معظم المظاهر الدينيَّة في البلدان الإسلامية، من خلال الشعارات الرنَّانة التي تتبنَّاها، والمسار غير الدينيِّ الذي تدعو إليه عمليًّا، أو من خلال ارتدائها في الغالب لباسَ المدنيَّة، وغيرها كثير من المظاهر...إلخ، لكنْ وللمصادفة البحتة، تجد أغلبَ هذه المنظَّمات مرتبطةً بأسس دينية، أو منبثقةً من شرائع أخرى غير الشريعة الإسلامية!

إنَّ جذور هذه المنظمة في العراق يعود إلى بداية القرن ٢١، من خلال الأنشطة التي مارستها (باكس كريستي) و (مجمَع السَّلام الكنسيِّ)؛ إذ "تعمل PAX في العراق منذ عام ٢٠٠١، وتعمل مع شركاء عراقيِّين ودوليِّين على بناء سلام شامل... تُنفِّذ منظمة PAX بالاشتراك مع معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مشاريع حول الإصلاح التشريعيِّ والتَّمكين (السياسي) للشباب"[١].

لقد كان العمل في ذلك الوقت متعلِّقًا بالقضايا المرتبطة بالتَّسليح وغيرها. في الوقت الحاضر، تعمل كلتا المنظَّمتين بعد اندماجهما ضمن نسق واحد. تعمل باكس، بحسب ما يعلن مسؤولوها، على قضايا النِّزاع المسلَّح والتَّرويج المستمرِّ لافتقاد العراق للأمن وعلى مختلف الأصعدة. "يهدف برنامج PAX في العراق إلى معالجة الأسباب الجذريَّة وأنماط الصراع، مع التَّركيز بشكل خاص على الافتقار إلى الحكم الشامل، والافتقار إلى العدالة الانتقاليَّة الشاملة، والافتقار إلى الأمن الإنساني الشامل. بالتَّعاون الوثيق مع المجتمع المدنيِّ المحلِّي ونشطاء السلام"[٢].

ورغم أنَّ النِّظام السياسيَّ في العراق تعدديٌّ تشاركيٌّ من حيث الواقع السياسي؛ حيث نال كل مكوِّن جزءًا من السلطة، ومثلما هو معروف للأغلب، من قبيل رئاسة الجمهورية للأكراد ورئيسَي مجلسَي الوزراء والنواب، للشيعة والسنة تباعًا، فإن منظمة pax تشير إلى غياب شبه تامٍّ للتعدُّدية والتَّشاركية، وذلك من خلال عبارة (الافتقار إلى الحكم الشامل)، والتي تشي بعدم وجود مشاركة مكوِّناتيَّة تمثِّل الشعب العراقي بكل أطيافه، في جميع مفاصل السلطة. وهذا الدعاء يدفعنا للتساؤل عن جدوى إشارات من هذا النوع تجاه العراق، خصوصًا أن ما تشير Pax إلى غيابه، ونعني بذلك المشاركة الواسعة من قبل مختلف الفئات المجتمعية في الحكم، تذهب كثير من التحليلات إلى أنه أحد الأسباب الرئيسة لتردي الأوضاع العامة في البلد، في الفترات

١ - معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

2 - PAX for Peace, Iraq program.

السـابقة. وهنا، إذا كانت التعددية السياسـية ــ وهي من الملامح البـارزة، إن لم تكن الأهم في النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ ــ لم تلاحظها هذه المنظَّمة، فكيف يمكن تجاهل القَصْديَّة والتعمُّد خلف هذا الطرح؟!

وفي جانـب آخر تؤكـد pax كأيِّ منظَّمـة أُخرى تعمل وفق السِّـياقات الغربيـة، على النَّوع الاجتماعي من خلال أبواب عدة، سواء من خلال الفعاليات المجتمعية، أو من خلال الجوانب الأخـرى المتَّصلة بالسياسـة أو الاقتصاد، لكـنْ ما تضيفه هذه المنظمة، هـو الإعلان عن دعم الجَنْدرة بما هو رؤية في القطاع الأمني، "تنفذ PAX مشاريعَ تسعى إلى بناء الثقة بين المجتمعات وداخلها، وتسـهيل الحوار بين صنَّاع السِّياسات والمواطنين، وتعزيز المواطنة الشاملة، وتعزيز حساسيَّة النَّوع الاجتماعي في قطاع الأمن"[1].

إن العمومية التي اصطبغ بها الاقتباس الآنف، تُبقي جميع الخيارات مفتوحة، فعن أي تعزيز تتحدث هذه المنظَّمة؟! خصوصًا أن هذا المعنى يشـير إلى قضايا متعلِّقة بالسِّـلك العسـكري والأمني، لم يجرِ للآن في الغرب تبنِّيها بشكل كامل؛ نتيجة حساسيَّة المؤسَّسات الأمنيَّة، فقضية التمثيل المتسـاوي بين الجنسين في هذه المؤسسـات هي بحد ذاتها مطلب غير واقعي بالمرة وتخالف المنطق، وإذا اقتصر المعنى المراد من هذه الجملة على المناصب القيادية، فهذا أيضًا مخالف لمبدأ القابليَّات الذاتيَّة، والتي تتطلَّب مواصفات معيَّنة يصعب إيجادها في الأنثى، وهذا الأمر يكاد يقترب من مساحة الفطرة الإنسانية!

مثل هذه العبارات التي تستخدمها منظَّمة عالمية بحجم pax، حينما تتحدث عن برامج كهذه، تريد العمل عليها في بلد ذي طابع اجتماعي وهُويَّة ثقافية وروحيَّة مخالفة لمحتوى الأفكار، تعتبر في حد ذاتها تعديًّا على الدولة بما تمثِّله من مؤسَّسات وشعب يمتلك مبادئَ وقيمًا خاصة به.

٣ .لجنةُ الإنقاذِ الدوليَّة (IRC)

يعود تاريخ تأسـيس هذه المنظَّمة لأواسـط الثلاثينيَّات، في أعقاب انتشار النازيَّة والفاشيَّة بوصفها ظواهر سياسية واجتماعية في البلدان الأوروبية، وغالبًا ما يجري إرجاع فكرة إنشاء هذه المنظَّمة للعالم الشـهير (ألبرت آينشتاين-Albert Einstein)، وهذا ما تصرِّح به علنًا المنظمة

1 - PAX for Peace, Iraq program.

ذاتها، بقولها: "في عام ١٩٣٣. تجمَّعت مجموعة صغيرة من العاملين في المجال الإنساني بقيادة (ألبرت آينشتاين) لمساعدة الأوروبيين الفارِّين من الاضطهاد. كانت ولادة ما سيصبح لجنة الإنقاذ الدولية. وبعد ما يقرب من قرنٍ من الزَّمان، ما زلنا هنا نُحْدِث تأثيرًا دائمًا على حياة الأشخاص المتضرِّرين من الأزمات في أكثر من خمسين بلدًا مختلفًا"[١]. لكنَّ الواقع الفعليَّ لحركة تأسيس هذه المنظَّمة لا يعود لـ (آينشتاين)، بل لمجموعة من الناشطين في أمريكا. ورغم أنَّ العمل الأساسي لهذه المنظمة ــ أو هذا ما يُفترض ــ متمثِّل في تلبية حاجات المتضرِّرين في أثناء الظُّروف الطارئة سواء أكانت حروبًا أم كوارثَ طبيعية، فإنه من الملاحظ أنها تبنَّت إلى جانب هذا الأمر، أهدافًا أُخرى، بعضها من الممكن أنْ يرتبطَ فعليًّا بالهدف الأساس المنشود من قبلها، والمتعلِّق مثلما أسلفنا، بمساعدة المتضرِّرين من الكوارث، مثل دعم الجانب الصحِّي، وكل ما يتعلَّق به، والأمر مفهوم إلى حدٍّ ما، ضمن هذا الإطار، فالدَّعم الذي يتقدَّم للمتضرِّر، من البديهي أن يتضمَّن بعض المستلزمات الطبِّية، ثم يصبح منطقيًّا أن تُدرج الصحَّة باعتبارها هدفًا متبنًّى من قبل المنظَّمة، والتي تؤكد على ذلك، بقولها: "إنَّ سوء الحالة الصحِّية قد يقوِّض قدرة الناس على تحسين حياتهم، وخاصة خلال جائحة كوفيد-١٩. وتساعد لجنة الإنقاذ الدولية أولئك الذين يعانون من الصِّراعات والكوارث أو يتعافون منها على تقليل خطر الإصابة بالمرض وتلقِّي العلاج عندما يمرضون"[٢]. لكنْ من غير المفهوم اتخاذها أهدافًا متعلِّقة بالتعليم وتمكين المرأة، والسِّياسات المتعلِّقة بالرفاه الاقتصادي، وما إلى ذلك، فالتعليم هو منظومة متكاملة، تعمل عليها السلطة في هذه الدولة أو تلك، لكي تتلاءم مع المجتمع؛ بوصفه القاعدة الأساس للتلقِّي في الحاضر، ونتاجًا لها في المستقبل؛ لذلك فإن التدخَّل في الجانب التعليمي من قبل لجنة الإنقاذ الدولية ومثيلاتها، هو بحد ذاته تعدٍّ علني على البلدان والمجتمعات معًا، وإلا فما الذي يمكن أن تقدِّمه هذه المنظمة أو غيرها حينما تستهدف فئة الأطفال في هذا الجانب؟! "ضمان تنمية المهارات المعرفيَّة والاجتماعية والعاطفيَّة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر إلى خمس سنوات"[٣]. خصوصًا حينما

١ - لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee - IRC)

٢ - لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee - IRC).

٣ - لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee - IRC).

يجري التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والمعرفيَّة، ونحن نتكلم هنا عن منظمة غربية أمريكية، ذات رؤى ومسارات معرفيَّة مختلفة عن البيئات التي تزاول العمل فيها، وتمارس واجباتها المفترضة، خصوصًا مع الإعلان الصَّريح من قبل هذه المنظَّمة، عن كون النوع الاجتماعي من ضمن أهدافها المعلنة، والتي تقوم بالفعل بتأدية النشاطات المتعلِّقة بهذا الجانب، وهنا مكمن الخطورة! ما الذي يمكن أن يتعلَّمه الأطفال في الجانب الاجتماعي والمعرفيِّ في ظلِّ تبنِّي هذه المنظَّمة وغيرها لمناهج تعليمية معرفية لا تلائم هُويَّتهم؟! وكذلك ما السلوك الذي من الممكن أن نتوقَّعه منهم، في ظلِّ تلقينهم وتدريبهم ــ من خلال التعليم ــ على قضايا تمسُّ سِماتِهم البيولوجيَّة مثل النَّوع الاجتماعي؟!

ثانيًا: رؤيةٌ في الأدوار التي تمارسُها هذه المنظَّماتُ في العراق

لقد مرَّ دور منظَّمات المجتمع المدنيِّ في العراق بمرحلتين؛ مرحلة ما قبل الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، وما بعد هذا الانسحاب؛ إذ شهدت المرحلة الأولى العمل العلني، وهنا المقصود ينطوي على وضوح الأدوار التي تؤدِّيها، مضافًا إلى ما يمكن أن نسمِّيه بالشفافيَّة في مسألة الإعلان عن الداعمين، والارتباط بالجهات الخارجية، لكنْ، وهو المؤكد، فإنَّ كلَّ ذلك كان يجري في ظلِّ طرحٍ منمَّقٍ يشذِّب من كل هذه المعطيات ويجعلها أكثر قبولاً للمتلقِّين أو العيِّنات التي تستهدفها هذه المنظَّمات. وفي قُبال ذلك اتَّسمت المرحلة التالية، والممتدة من ٢٠١١ حتى الآن بالتكتُّم على كثير من هذه الأدوار، وهذا لا يعني بالضرورة ممارسة النشاطات التي تقوم بها بسرِّية، إنما ينطوي الأمر على إخفاء كثير من المعطيات التي كانت قبل هذه الفترة تعرض، وغالبًا يعود ذلك لأسباب أمنية، جرى العمل بها بعد انسحاب القوَّات العسكرية من العراق.

إنَّ البحث في الأدوار التي تؤدِّيها هذه المنظَّمات يُفضي بنا إلى الخطوط العامَّة التي من الممكن أن تكون نقطةً مشتركة تعمل عليها، وإنِ اختلفتِ الطَّرائق والوسائل المتبنَّاة من قبل هذه المنظَّمة أو تلك، والتي منها منظومة القيم التي سنتناولها بوصفها التعبيرَ الأعمَّ لعديد الأهداف التي تسعى هذه المنظَّمات لتحقيقها، ثم نعرِّج للإجابة عن سؤال مهمٍّ؛ ألا وهو التنسيق الملاحظ بين الدول الغربية من خلال المنظَّمات أو غيرها في العمل ضمن هذا الإطار:

١ - منظومةُ القِيَم

لكلِّ مجتمعٍ منظومةُ قيم خاصة به، دون أن يمنع ذلك من وجود مشتركات في جوانب معيَّنة مع المجتمعات الأُخرى، مثل الدِّين والأخلاق وغيرها، هذا المفهوم المتعلِّق بمنظومة القيم عرَّفته بعض الدِّراسات بالآتي: «مجموعة المبادئ والقواعد المتناسقة والمترابطة بعضها مع بعض ضمن إطار واحد يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة من الإنسان والمجتمع»[1].

فالقيم بما هي منظومةٌ من المبادئ العامَّة والخاصَّة التي تميِّزُ هذا المجتمع عن ذاك، وهذه الجماعة عن غيرها، تكون متجذِّرَةً في الهُويَّة الذاتيَّة له، سواء على المستوى الفرديِّ أو الجماعيِّ، وإنْ كان ضمن الحيِّز الجماعيِّ تأخذ مداها الأرحب وقوَّة أكثر من الحالة الفرديَّة؛ إذ إنها تتطلَّب مئات السنين من الرُّسوخ والثَّبات لها كي تصل إلى هذه المرحلة. من هنا؛ فإن أيَّ محاولة لتغييرها، يتطلَّب البدء بالتشكيك بها من خلال عدَّة مراحل تمهيديَّة تسبق هذه العمليَّة، والتي قد يكون أوَّلها التَّماشي مع هذه القيم من أجل اكتساب ثقة الجماعة والأفراد المؤمنين بها، ثم تبدأ مرحلة التشكيك، والتي تأخذ مسارات عدَّة قد تكون مخاتلةً بعض الشيء، من أجل الإمعان أكثر في إقناع المستهدفين.

فالتَّشكيك بحدِّ ذاته ليس هو المقصود بكل تأكيد، إنما بثُّ الشكِّ من قبل المنظَّمات في نفوس الأفراد، وهذا يحصل من خلال عدَّة فعاليات ونشاطات تؤدِّيه المنظَّمة؛ مثل ما تؤدِّيه هيفوس في الندوات التي تقيمها في كردستان أو بغداد، والتي امتدَّت منذ سنوات لتبلغ حدَّ اختراق المجتمعات الأكثر تحفُّظًا؛ سواء في النجف الأشرف أو غيرها من المدن، من خلال الفعاليات المقامة في الجامعات، وغالبًا ما تكون بالاشتراك مع المنظَّمات المحلِّية العاملة في العراق. تتعامل هذه المنظَّمات مع منظومة القيم بحذر شديد، فمثل ما أسلفنا فإن هذه القيم متجذِّرة في الهُويَّة الروحيَّة للمجتمع، وليس من مصلحة هذه المنظَّمات مواجهتها بشكل مباشر وعلني في الغالب. من هذا المنطلق، كان يجري الوصول إلى الهدف عبر إشاعة الحالات والظَّواهر التي تشكِّل مخالفة صريحة لهذه القيم ودعمها، ويجري طرحها لا بالعنوان العدائيِّ لها، بل تزويقها والترويج لها لكونها من متطلِّبات اللَّحاق بركب التطوُّرات في الحقوق المدنية والتحضُّر، وغيرها من الشعارات الرنَّانة المعتادة، وعلى سبيل المثال والملاحظ، أنها تروِّج لكون

١ - رواء كاظم مزهود وابتسام محمد عبد: منظومة القيم: ماهيتها ومرتكزاتها الرئيسة، ص٦٦.

الجندرة يعني التَّقسيم البيولوجي، أي ذكر أو أنثى، وليس النَّوع الاجتماعي، بهدف تفادي أيِّ ردِّ فعل، وكذلك تقوم بالتَّرويج للجندرة، عبر ورش العمل والنَّدوات وفق العناوين الأخرى المرتبطة بالجندر، كتمكين المرأة وغيرها.

كما ويلاحَظ مدى التَّنسيق العالي بين هذه المنظَّمات والجهود الأمميَّة الغربية الرامية إلى فرض هذا المفهوم، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل التَّعاليم الدينيَّة والخُلُقيَّة داخل البلدان المسلمة ومنها العراق؛ لأنها تتعارض مع هذه الثوابت، في قبال الالتزامات التي كبَّلت هذه البلدان، من خلال المواثيق الأمميَّة التي وقَّعت عليها، بالتزامن مع الضُّغوط التي تمارسها منظَّمات المجتمع المدنيِّ، سواء عبر الضَّغط على الفاعل السياسي، أو عمليَّات التدجين المستمرَّة التي تقوم بها تجاه المجتمع من خلال الندوات والورش، بغرض حثِّهم على قبول الأمر، والذي يؤدِّي بدوره إلى توسيع دائرة انتشار الشُّذوذ الجنسيِّ بين الشباب، بل تقنينه بواسطة الجندرة عبر سنِّ قوانين وتعليمات مستوحاة من هذا المفهوم. تفضي إلى هذه النتيجة، وهذا ما هو ملاحظ في بنود معاهدة سيداو، وما يظهر بشكل واضح وجليٍّ من خلال مشاركة منظَّمة هيفوس في تطوير عدد من المنظَّمات التي ترعى هذه المسألة ودعمها، عبر الترويج لمسائل المساواة في الأدوار الاجتماعية، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بذلك. ويتجلَّى هذا الأمر من خلال دعم منصَّة (أنهر) الخاصَّة بـ"الشَّبكة العربية للتربية المدنية" وتطويرها، والتي خصَّصت عددًا من نشاطاتها لهذه القضية، بل وخصَّصت قسمًا كاملاً للتعريف بالاتفاقية"[1]، أو دعمها لبقية المنظَّمات المحلِّية في البلدان لتعزيز الدعاية حول هذا المفهوم وجعله أكثر قبولاً في الأوسط المختلفة، مع إدامة زخم مستمرٍّ لتوسيع دائرة المتقبِّلين له. ومن خلال الترويج لهذا المفهوم أو غيره، تكون هذه المنظَّمات قد ضربت عصافير كثيرة بحجر واحد، فهي تتجنَّب التصدِّي المباشر للهُويَّة القيميَّة والثقافية للمجتمع، والذي قد يتمثَّل بالنَّقد اللاذع وغيره من الأساليب، وفي الوقت ذاته تحقِّق المراد منها من خلال هذا الترَّويج؛ ألا وهو زرع التَّشكيك بمنظومة القيم داخل المستهدفين؛ سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات، نتيجة شعورهم تدريجيًّا بالفوارق والاختلافات الجذرية بين هويَّتهم الدينية والثقافية وبين هذه الأدوات التي تقبلها.

---

١ - منصة أنهر: مقدمة حول المساواة في النوع الاجتماعي:

https://www.epanhre.org

٢ - الغربُ الفكريُّ

إنَّ عـددًا مـن منظَّمات المجتمع المدني الفاعلة، سـواء التي ذكرناهـا أو التي لم نذكر، هي أوروبية، وليسـت أميركية. ورغم وجود بعـض التَّفاوت بين أوروبا، باعتبارها منظومة سياسـية وأميركا باعتبارها قطبًا مسيطرًا، فإن هنالك تناسقًا ومسارًا وحدويًّا بين كل هذه الجهات فيما خصَّ العمل على تحقيق الأهداف المرسومة للمنظمات، وهذا في الغالب يعود إلى أن الوحدة الفكرية للغرب حقيقةٌ كامنة في الأفعال، حينما تكـون المعادلة بين منظومة الشَّرق الحضارية، وبينهم. بمعنى آخر، تكمن وحدة الغرب بوصفه منظومة فكرية في المجالين الديني والاجتماعي (بغض النظر عن بعض التفصيلات)، وهذا ما يتجلَّى في استهداف الآخر أيضًا؛ حيث يتم عادةً عبر هذين المسـتويين. من هنا، فإن أحد الأدوار التي تؤدِّيها المنظَّمات الأمريكيـة والأوروبية في العراق يستند إلى خلفية الغرب، باعتباره منطلقًا وأساسًا للعمل، حتى لو جرى الاختلاف في الجزئيَّات.

من جهة أُخرى، قد يكون للتبعيَّة في المجال السـياسي، والتي تعاني منها الأنظمة الأوروبية في قبالة الولايات المتَّحدة الأمريكية، مدخل مهمٌّ في الكشـف عن أسـباب وحدة الأدوار التي تؤدِّيها منظمات المجتمع المدني، سواء أكانت أوروبية أو أميركية، في العراق أو غيره من البلدان، فعمل منظَّمات المجتمع المدني وفق الرؤية السياسـية الحديثـة، يندرج ضمن حقل العلاقات الخارجيـة بالدرجة الأسـاس. ومهما حملت هـذه المنظَّمات من صفات بعيـدة كل البعد عن المجال السـياسي، فهذا لن يغير من حقيقة تمثيلها للدول التي أُسِّسـت فيهـا، وهنا نقصد مرة أُخـرى منظَّمات المجتمع المدني الدولية، أو ذات الطابع العالمي، والإقليمي وغيرها. وما دام الأمر ضمن هذا النطاق، فإن هذه المنظَّمات تعمل وفق الاتجاه الدبلوماسي والموقف الخارجي لدولها مـن القضايا المختلفة. ومن المعروف أنـه بعد الحرب العالميَّة الثَّانيـة، ارتهنت أوروبا للقرار السـياسي الأمريكي؛ لذلك من البديهي القـول، إن موقف غالبية الدول الأوروبية ينصاع وينحاز طوعًا أو كرهًا للرؤيـة التي تتبنَّاها الولايات المتَّحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، فإنه من المحتمل أن ترجع وحدة الأدوار والأهداف التي تقوم بها المنظَّمات الغربية بشكل عام إلى هذا السبب، أو لما ذكرناه آنفًا، أي الغرب الفكري باعتباره منظومةَ قيمٍ واحدة، أو كِلَيهما معًا، أو يكون الموضوع برمته خارج نطاق هذين الأمرين!

فمثلاً عمدت منظمة pax التي سـبق أن تكلَّمنا عنها، في سنة ٢٠٢٢، عبر شركائها المحلِّيين

من المنظمات، إلى إقامة مؤتمر في إحدى المحافظات الجنوبية في العراق، وكالعادة، حمل هذا المؤتمر كغيره الهمَّ الإنسانيَّ المزعوم الذي تنادي به هذه المنظَّمات، وحقوق الإنسان وحرِّيته، لكنَّ التركيز كان على جزئية واحدة؛ حرية الانتقال بين الديانات، من بوَّابة أن الإنسان يولد دون أن تُتاح له حرية اختيار الدين أو الاسم أو أيِّ شيء. ومن هذا المنطلق، ركَّز الحاضرون من خلال الحثِّ والإيحاء المباشرَين من قبل القائمين على المؤتمر، على فكرة انتقال المسلم إلى الديانة المسيحية، فما الذي يمنع هذا الانتقال! خصوصًا أنه لم يكن مسؤولاً مباشرًا عن اختيار دينه، بل جاء بالوراثة عن والديه، ومحيطه الأسري الأكبر وبيئته المحلِّية. هذه المعطيات كلّها قد تؤدي بالنتيجة إلى إضعاف انتمائه لعقيدته التي لم يخترْها، ويزعزع إيمانه إن وُجد، والذي لم يكتسبه بل فُرض عليه. هذه التصوُّرات وغيرها من التي جرى تكثيف الحديث عنها في هذا المؤتمر وما قبله، هي بالأساس كلام يسقط فيه كثير منَّا؛ لكونه متداولاً في الأوساط كافَّة وفي مجالات عدَّة، ممَّا يعني أن عقل الحاضرين هناك كان مهيَّأً لاستقبال هذه الفكرة، بل ولعلَّها تكون في تلك اللحظة قد أثَّرت؛ لأنها جاءت في إطار التِّكرار الذي قد يفضي إلى رسوخ!

لكنْ، ما الذي يدفع هذه المنظَّمة التي تتغنَّى بالحرِّيات وتتبنَّى الرؤى العلمانيَّة، في عدم التحيُّز الدينيِّ الذي تظهره في الغالب وتسعى لجعله الصورة البارزة لها، إلى العمل بهذا الاتجاه؟ الجواب يبدو بديهيًّا، هذه المنظمة وغيرها جزء من الأساليب النَّاعمة التي تنتهجها الدَّولة التي تنتمي إليها، في مجال العلاقات الدولية، أيْ أنها مفردة من مفردات السياسة. هذا بالمعنى الخاص، أما في الإطار العام، أي الغرب الفكري بوصفه كتلة واحدة، فهي أداة من أدوات الهيمنة الثقافيَّة التي تعمل كغيرها من الأدوات على فصل الإنسان المستهدف عن هُويَّته الدينية وعمقه الروحي، والذي يعني إفراغه من كلِّ محتوى ممكن، ملأته العادات والتقاليد والدين والامتدادات الحضاريَّة وغيرها؛ يسهِّل ذلك كلّه من عمليَّة تطويعه في عمل منظومة الهيمنة. وفي مقابل ذلك، لا يمكن أن ننسى أيضًا الجذور التأسيسيَّة لهذه المنظَّمة، والتي كما ذكرنا سابقًا أنها محصِّلة لاندماج منظَّمتين، هما ((Interchurch Peace Council (IKV) أي "مجمَع السَّلام الكنسيِّ" و (Pax Christi International)، والتي تعني باللُّغة اللاتينيَّة سلام المسيح. من هنا، فمهما تلوَّنت هذه المنظَّمات بالشعارات الرنَّانة والعباءات غير الدينية أو العابرة للأديان، ستبقى جذورها المذهبية مؤثرةً في عملها، على أقل تقدير ممكن، وفي الحدِّ الأعلى للتصوُّرات التي يمكن أن

نرسمها حول هذا الموضوع، هو ارتباطها بمنظومة الهيمنة الأمريكية والغربية، والتي تسعى لعدَّة أهداف، وتأتي خطوة فصل الإنسان عن دينه وهُويَّته بشكل عام، التمهيد الأمثل لإنجاز البقيَّة.

ومـن المغالطات التي يمكن أن يقع فيها الباحثون في مثل هـذه المواضيع، هو التَّركيز فقط على سفارة واحدة وإهمال البقيَّة، خصوصًا أن التَّركيز قد يكون فيه شيء من الصحَّة، إذا ما نظرنا لعمل السـفارة الأمريكية بهذا الخصوص، من خلال دعمها للمنظَّمات الاجنبية، أو في تنسـيق عملها، وتأمين الاتصال والتواصل بين العديد من الجهات في هذا المضمار.

قد تكون هناك اختلافات في الدبلوماسيَّة الخارجية للدول الغربية فيما بينها، لناحية اختلاف المصالح، ومزاحمة بعضها بعضًا في العقود والاستثمارات هنا وهناك، لكنَّ الملاحظ، أن هناك تنسـيقًا وتعاونًا فيما يتجاوز هذه النُّقطـة، خصوصًا حينما يتعلَّق الأمـر بالجانب "الهُويَّتي" إذا أمكن لنا أن نسـمِّيه، أي المتعلِّق بالمجالات المشكِّلة لهويَّة المجتمع من دين وعادات وتقاليد وغيرها. المنظومة الغربية، سـواء أكانت أنظمة حكم أم جيوشًـا أم شركات أم غيرها هي، ومنذ مئات السِّـنين، عبارة عن فكر توسعيٍّ ومؤسَّسات احتلال، وما زال كثير منها على هذه الشَّاكلة، والأمثلة كثيرة ومتنوِّعة على ذلك. وبما أن النَّمط التوسـعيَّ متجذِّر في هويَّة الأنظمة هناك، فإن ما نراه من وحدة موضوع بين هذه الدول الغربية فيما يخص عمل المنظمات بشكل خاصٍّ وبقيَّة الغايات بشـكل أعم، من شـأن كل ذلك، تذويب الهويات الخاصة بالمجتمعات، والتي تؤدي بالطبـع إلى تطويع الأفراد، وجعلهـم أكثر مرونة وتعاطيًا مع الأفكار الدخيلـة ابتداءً، ثم القبول بمصالح الدول الكبرى، وأجنداتها، باعتبارها بديهية مسـلَّم بها. وهذه المعادلة الناشئة بتصاعد تدريجيٍّ، من أبرز مخرجاتها تقويض أيِّ مقاومة ناشـئة ضد هذه المشاريع. من هنا قد يظهر لنا سرُّ هذا التَّنسـيق؛ لأنه ببسـاطة قد يخدم مصالح الغرب بوصفه منظومة فكرية اسـتعمارية، من خلال تسـهيل تغلغلها في مجتمعات البلدان المسـتهدفة، ممَّا يعني تأمين معظم المصالح من استثمارات وشركات ومعاهدات في الاقتصاد وغيرها من المجالات.

فمثـلًا، قبل ثلاث سـنوات تقريبًا، أقامت إحدى سـفارات الدول الأوروبيـة مؤتمرًا لغرض الاسـتثمارات ودعم الاقتصاد والمشـاريع، والمدعـوون كانوا من السـفارات الغربية الأُخرى ومن مشـاهير العراق؛ سـواء أكانوا فنَّانين أم مؤثِّري وسـائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من القضـاة والمحامين والمحقِّقين وضباط من مختلف الرُّتب! جرى التحدث لدقائق معدودة عن

الاستثمارات الاقتصادية، وبعد ذلك، انتقل الحديث كليًّا لكيفية دعم المثليَّة في العراق، والحرِّية الجنسية وما إلى ذلك! تثبت هذه الواقعة عددًا من القضايا، لعلَّ أبرزها:

- أن العمل المنظَّم ضدَّ الهُويَّة الثقافية للمجتمعات يتمُّ من قبل معظم السفارات الغربية في العراق أو غيره من البلدان.
- هناك تنسيق مشترك بين معظم الملحقيَّات الثقافية، للعمل في أُطر معيَّنة، ومسارات محدَّدة، لتحقيق الأهداف المرسومة في هذا الصدد.
- تتَّضح من خلال دعوات الحضور رغبة المنظومة الغربية في تأمين الحماية الفعليَّة للمثليَّة الجنسيَّة، من خلال التعاون والتَّنسيق مع مختلف الجهات والعناوين التي تتعامل قانونيًّا مع هذه الحالات، من الضَّابط إلى المحقِّق إلى المحامين، وقد لا يكون انتهاءً بالقاضي.
- مضافًا إلى تأمين الحماية القانونية للشَّواذ، فإن دعوة المشاهير والمؤثِّرين في مواقع التواصل الاجتماعي؛ هذه الخطوة تمثِّل سعيًا حثيثًا إلى توفير أكبر قدر ممكن من القبول للمثليَّة في الأوساط الشعبية، من خلال هؤلاء المشاهير، والذين يؤثِّرون فعلاً في المجتمع.
- منظَّمات المجتمع المدني أيضًا كانت من بين الحاضرين في هذا المؤتمر، للتأكيد على المنحى الاجتماعي وتعزيز المقبوليَّة لهذه الحالات، من خلال النشاطات والفعاليات المختلفة التي تقوم بها هذه المنظَّمات.

الخاتمةُ

ختامًا، إن منظومة الهيمنة الثقافيَّة هي كلٌّ متكامل، تعمل أجزاؤها بتواصل واتصال مع بعضها بعضًا؛ لذلك فإنَّ أيَّ فصل لأيِّ جزء وقراءته بمعزل عن البقيَّة، قد يؤدي لرؤية منقوصة في الغالب. تأتي منظَّمات المجتمع المدني في مقدمة هذا الأمر، فلا يمكن تقديم التصوُّر الكامل عنها، دون ربطها ببقيَّة الأدوات كمنصَّات التواصل الاجتماعي أو الجامعات وغيرها، أو من خلال تسليط الضَّوء على المؤسَّسات العاملة في المجالات والعناوين الأُخرى مثل السفارات

والقنصليَّات. منظَّمات المجتمع المدني اليوم، باتت موجودة بحكم الواقع العمليِّ الذي فرضته السِّياقات الليبراليَّة، كجزء أصيل في فرض امتداداته داخل البلدان، وركن أساس في رسم شبكة المجتمع الدولي وجعله في حالة تداخل مستمرٍّ، من خلال ربط نسيجه الاقتصادي ابتداءً ثم الحقول الأُخرى تباعًا؛ السياسية والثقافية والاجتماعية، فإذا كان الدولار اليوم مع الرأسمالية والأسواق المفتوحة تمثل العماد الذي يستند إليه النسيج الأمريكي للعالم، فإن المجالات الثلاثة الباقية، تقتضي العديد من الأدوات والأساليب بُغية تحقيق هذا الأمر.

من هنا، فإن وجود منظَّمات المجتمع المدني، هو سياق مفروض، لا حاجة ضرورية وملحَّة اقتضته المرحلة الزمنية هذه أو تلك، ماذا يعني ذلك؟ يعني أنه من الممكن العمل على إلغائها محليًّا، ولاحقًا منع المنظَّمات الإقليمية والدولية من ممارسة نشاطاتها في الدَّاخل الجغرافي. ومرَّةً أُخرى ولمنع الخلط، فإننا نقصد المنظمات التي تعمل وفق الآليات والمنهجيَّة التي ذكرناها، فهل سيتأثر البلد في بُنيته إذا حصل ذلك؟ بالتأكيد لا، لكنْ، بما أن هذه المنظَّمات سواء أكانت في الفضاء المحليِّ للدولة، أو في حقل متطلِّبات المجتمع الدولي، فإن من شأن ذلك أن يتسبَّب في بروز مؤشرات سلبية وفقًا لمعايير المجتمع الدولي، خصوصًا في العراق؛ الدولة التي انتقلت من نظام شمولي دكتاتوري، إلى فضاء تعدُّدي تشاركيٍّ ديمقراطي، وبما أن هذا الانتقال جرى من خلال تدخُّل المحتل الأمريكي، فإنه قام بطبيعة الحال، بالضغط من أجل وضع أُسس ترهن التنظيم الداخلي لمؤسسات الدولة بهذه المتطلِّبات، باعتباره المستفيد الأول من هذه إجراءات، بعيدًا عن كونه هو الذي وضع غالبية قواعد النِّظام الدوليِّ بالأساس.

وأمام هذا الواقع العراقي الخاصِّ، ومضافًا إلى الوجود المفروض لهذه المنظَّمات كما أسلفنا، فإن التَّعامل معها يقتضي، مثلاً، التحجيم القانونيَّ لمنظَّمات المجتمع المدني، من خلال إجراء التعديلات اللازمة في المواد القانونية التي تنظِّم عمل هذه المنظَّمات، بما يتناسب والتضييق على وجودها ابتداءً أو فرض معايير صارمة في مرحلة التأسيس، وفرض الرقابة الصَّارمة على النشاطات التي تقيمها. وفيما يتعلَّق بالمنظَّمات الإقليميَّة والدولية، فيجب معاملتها وفقًا لمبدأ الشأن السياديِّ للدَّولة، هذا في المقام الأوَّل.

وفيما يخص الحالة العراقية الخاصة، فإن الأمر يتطلَّب عرقلة النشاطات والممارسات والفعاليات التي تنوي هذه المنظَّمات القيام بها في الدَّاخل العراقي، ومنع الاتصال والتواصل بين

المنظَّمات المحلِّية والدولية أو التضييق على ذلك. وهذا لا يعني بكل تأكيد القيام بأي إجراءات تعسُّفية ضد العراقيين المنضمِّين إلى هذه المنظمات، أو القيام بأي أمر من شأنه أن يمسَّهم؛ لأنهم ليسوا هم المقصودين ههنا، بل المنظمات الدولية بشكل خاص، وفكرة المنظَّمات وأساسها النظري بصفة عامة. وهذا لا يمنع حاليًّا من تأسيس ودعم منظمات تسهم في تكوين ضدٍّ نوعيٍّ، يزاحم وجود هذه المنظمات وتأثيراتها، وإن كنَّا ضدَّ فكرة وجود المنظَّمات بالأساس.

المصادرُ والمراجعُ

المصادرُ العربيَّةُ

- رواء كاظم مزهود وإبتسام محمد عبد: «منظومة القيم- ماهيتها ومرتكزاتها»، مجلة حمورابي، العدد ٤٨، ٢٠٢٣.
- زينة الجمال: «منظمة هيفوس- دراسة توصيفية - نقدية في: القضايا المستهدفة وإستراتيجيَّات العمل»، مركز براثا للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات أدوات الهيمنة الاستعمارية، بغداد، ٢٠٢٤م.
- سارة إبراهيم حسين: «مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجًا، رسالة ماجستير جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢م.
- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري: «الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق»، مجلة العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، المجلد ٢٠١٨، العدد ٥٥، ٢٠١٨م.

المصادرُ الإنجليزيةُ

- Wilson Center: "The IKV and the Nuclear Arms Race." (September 14، 2015). Retrieved January21,2025, from the following link: https://www.wilsoncenter.org/publication/the-IKV-and-the-nuclear-arms-race
- PAX for Peace. (n.d.): Iraq programme. Retrieved January 23, 2025, from the following link: https://paxforpeace.nl/what-we-do/programmes/iraq/?utm_source=chatgpt.com#content

المواقعُ الإلكترونيةُ

- علي محسن راضي: الحرب الناعمة الأمريكية على العراق (منظمة هيفوس Hivos أنموذجاً)، (٢٠٢٤-٦-٨)، تاريخ الاطلاع (٢٠٢٥-١-١٦)، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/Cuzn9PzG

- الموقع الرسمي لهيفوس: لا ت، تاريخ الاطلاع (١٦-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://hivos-org.translate.goog/about-hivos/vision-and-values/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

- مادونا عماد: بعد تعيين «أتال» رئيسًـا لوزراء فرنسا.. مثليُّون تولَّوا مناصب في الحكومات الغربية،(١٠-١-٢٠٢٤)، تاريخ الاطلاع (١٨-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3073316

- شـتيفاتي هوبنر: رئيس حكومة فرنسـا الجديد ـ "ماكرون الصغير" وعرَّاب حظر العباءة!، ١٠-١-٢٠٢٤)، تاريخ الاطلاع (١٨-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://shorturl.at/o4Q7A

- سـناء الخوري: هل للعلمانية في فرنسـا "وجـه كاثوليـكي"؟، (٢٢-١١-٢٠٢٠)، تاريخ الاطلاع (٢١-١-٢٠٢٥)،على الرابط الآتي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55018031

Marie Dennis:Pax Christi International.(28Aug2008). Retrieved January21، 2025، from the following link:

https://web.archive.org/web/20140304180629/http://www.cmsm.org/forum/forum_summer08_

- معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان: لا ت، تاريخ الاطلاع(٢٣-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://arabic.iilhr.org/who-we-are/partners/?utm_source=chatgpt.com

- لجنـة الإنقـاذ الدوليـة (International Rescue Committee - IRC): لا ت، تاريـخ الاطلاع(٢٥-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:
- https://careers.rescue.org/ae/ar/culture
- لجنـة الإنقـاذ الدوليـة (International Rescue Committee - IRC): لا ت، تاريـخ الاطلاع(٢٥-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://www-rescue-org.translate.goog/outcome/health?_x_tr_sl=en&_x_tr_

tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

- منصة أنهر: مقدمة حول المساواة في النوع الاجتماعي، لا ت، تاريخ الاطلاع(٢٠٢٥-١-٢٩) على الرابط الآتي:

https://www.epanhre.org/Course/Course?Id=b33e9727-f2c344-d7857-e-0dfafb129c9e